«حزب الله» يرفض تسليم السلاح وغضب داخل الدولة اللبنانية

براك : الجميع يحاول تسوية الأمور في بيروت لكن الأمور معقدة

«وكالات» : قال المبعوث الخاص إلى سوريا توماس براك، أمس الأربعاء، إن الجميع يحاول تسوية الأمور في لبنان لكنه وصف الأمور بـ«المعقدة».

وتابع قائلا عقب لقائه البطريرك بشارة بطرس الراعي في بكركي «أتفهم الصعوبات في لبنان وآمل أن يستمر التواصل بين قادته».

كما أضاف «على الدولة اللبنانية أن تقرر مصيرها ومستعدون للمساعدة»، مشدداً على أهمية «حصر السلاح بيد الدولة اللبنانية مع التحلي بالصبر».

وتابع براك بالقول «هناك مشاكل تمنع التطبيق الكامل لوقف النار بين لبنان وإسرائيل».

وأضاف «سأعود إلى لبنان كلما دعت الحاجة».

وجاءت زيارة المبعوث الأمريكي إلى بيروت وهي الثالثة في أقل من شهرين، لتسلّم ردّ لبنان الرسمي على الورقة التي طرحها في زيارته الثانية، وتتضمّن رؤية الإدارة الأمريكية لتنفيذ عملية حصر السلاح بيد الدولة.

وأكد في زيارته هذه «أن لا ضمانات أمريكية لتقديمها لبيروت وأيضاً أن بلاده لا يمكنها إرغام إسرائيل على شيء»، مكرراً «أن مسألة نزع سلاح حزب الله داخلية وأن واشنطن تريد مساعدة لبنان».

في حين قالت مصادر رسمية مطلعة على زيارة براك لـ«العربية.نت والحدث. نت»، إن ورقة الردّ اللبناني على طرح برّاك لم تتضمن أيّة جداول زمنية وخطوات عملية على صعيد تنفيذ عملية حصر السلاح بيد الدولة.

وأكدت المصادر الرسمية «أن لبنان طالب واشنطن بالضغط على إسرائيل للانسحاب تدريجياً من جنوب لبنان كي يقوم بالمقابل بالمطلوب منه لجهة حصر السلاح بيد الدولة».

وأوضحت المصادر الرسمية «أن ضغط واشنطن على تل أبيب سيُسهّل مهمة بيروت بالتفاوض مع حزب الله لتسليم سلاحه، مع العلم أن الولايات المتحدة الأمريكية تصرّ على وضع جدول زمني لتسليم السلاح قبل نهاية العام».

وسلّم الرئيس اللبناني جوزيف عون الموفد الرئاسي الأمريكي، خلال لقائه، مشروع المذكرة الشاملة، باسم الدولة اللبنانية، لتطبيق ما تعهد به لبنان منذ إعلان اتفاق وقف الأعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل في 27 نوفمبر الثاني الماضي وحتى البيان الوزاري للحكومة اللبنانية الحالية.

وكان برّاك سلّم المسؤولين اللبنانيين في زيارته الأولى في 19 يونيو الماضي مقترحات لتنفيذ الترتيبات الأمنية لوقف الأعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل.

وفي زيارته الثانية في السابع من الشهر الحالي تسلّم باراك من الرئيس عون رداً على المقترحات التي حملها إلى المسؤولين اللبنانيين في زيارته الأولى.

من ناحية أخرى أفادت مصادر بأن الجناح العسكري لحزب الله أبلغ رئيس مجلس النواب نبيه بري بأنه لن يسلم سلاحه.

وأضافت المصادر أن حزب الله أبلغ بري بأنه لن يسلم السلاح حتى في حال انسحاب إسرائيل، مشدداً على أنه جاهز للتصادم إذا أرادت الدولة اللبنانية ذلك.

كما نقلت المصادر أن بري أبلغ المبعوث الأمريكي توم برّاك أنه لا يمكنه الوعد بنزع سلاح حزب الله شمال نهر الليطاني.

وأشارت المصادر إلى وجود غضب داخل الدولة اللبنانية تجاه إصرار الحزب على ما وصفته بـ«إضاعة الفرصة».

كذلك أضافت المصادر أن هناك توجها داخل الرئاسة والحكومة في لبنان بالمضي في التعهد بحصر السلاح، وأن الدولة اللبنانية ترى أن العودة للمحيط العربي لن تتأثر بعناد حزب الله.

وأكد الرئيس اللبناني جوزيف عون أن تطبيق قرار حصرية السلاح هو قرار متّخذ ولا رجوع عنه، ويتم بروية تحفظ وحدة لبنان وتمنع الإضرار بالسلم الأهلي.

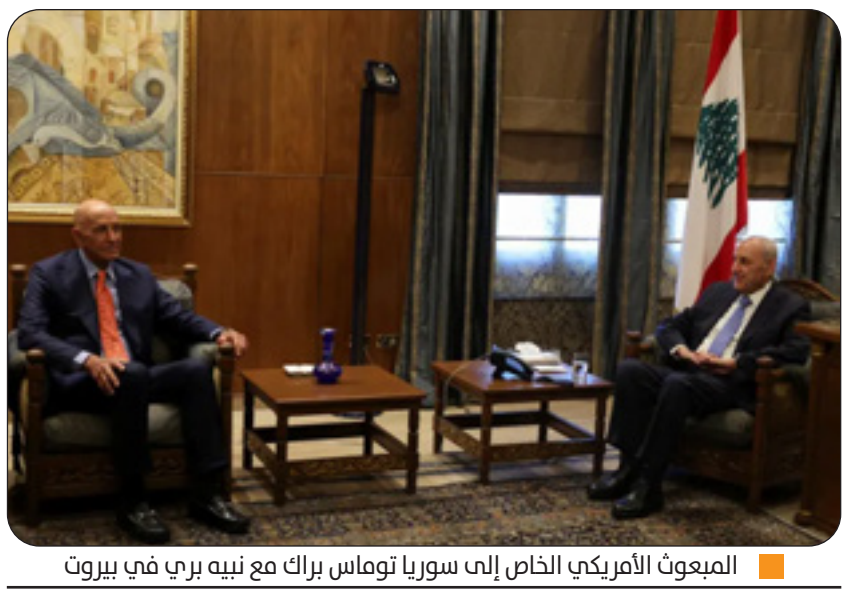
المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا توماس براك مع نبيه بري في بيروت

ترامب يجدد تصريحاته بشأن تمويل سد النهضة .. وإثيوبيا ترد : «لا تستند إلى أي حقائق»

تؤكد إثيوبيا أن السد تم تمويله بالكامل محليا

«وكالات» : جدد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، للمرة الثالثة في غضون شهر، تصريحاته بأن الولايات المتحدة موّلت إلى حد كبير بناء سد النهضة الإثيوبي الكبير، ما أثار جدلا سياسيا جديدا في ملف طالما شكل محور توتر بين دول حوض النيل.

وخلال حفل عشاء في البيت الأبيض حضره عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين نهاية الأسبوع الماضي، قال ترامب إن «إثيوبيا بنت السد بأموال أميركية إلى حد كبير».

وأضاف: «كنت أشاهد السد وهو يُبنى.. إنه ضخم، وقد يُقلّص من تدفق مياه النيل.. هذا ما كان يجب أن يحدث بهذه الطريقة، لكننا سنتوصل إلى حل طويل الأمد».

وقبل هذه المناسبة، نشر ترامب عبر منصته «تروث سوشيال» منشورات مشابهة وصف فيها تمويل السد بأنه «تصرف أحمق»، مشيرا إلى أن البناء «يقلّص بشكل كبير من تدفق مياه النيل».

في المقابل، نفت الحكومة الإثيوبية هذه المزاعم على لسان أريغاوي برهي، المدير العام لمكتب تنسيق مشاركة الجمهور في مشروع السد، ووصفها بأنها «لا تستند إلى أي حقائق».

وأوضح أن تمويل المشروع تم بشكل رئيسي من خلال حملات شعبية واسعة النطاق ومساهمات حكومية منذ انطلاقه عام 2010.

وكانت أديس أبابا أعلنت مؤخرا اكتمال البناء النهائي للسد، مؤكدة أنه سيُفتتح رسميا في سبتمبر المقبل، ليصبح السد الأكبر للطاقة الكهرومائية في أفريقيا.

ولا يزال السد محلّ تحفظات من جانب مصر والسودان، وسط مخاوف من تأثيراته المحتملة على حصص البلدين من مياه نهر النيل، الأطول في العالم.

طهران : لا توجد أي خطط حالياً لإجراء محادثات مع أمريكا

المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي

«وكالات» : قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، إن إيران لا تملك في الوقت الراهن أي خطة لإجراء محادثات مع الولايات المتحدة، وذلك قبيل انطلاق جولة جديدة من المفاوضات مع الدول الأوروبية الثلاث، والمقرر عقدها يوم الجمعة في إسطنبول على مستوى مساعدي الوزراء.

وحذر بقائي في تصريحات أمس الأربعاء، من تكرار «التجارب المريرة» في المفاوضات السابقة، وفق وصفه، مؤكداً أن طهران تضع مصالح وحقوق الشعب الإيراني في صدارة أولوياتها.

وكان وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، قد صرّح في وقت سابق أن بلاده «تتابع حقوقها بقوة أكثر من السابق»، مشدداً على أن «يد إيران مليئة» في هذه المفاوضات.

وأكد عراقجي أن شروط بلاده لعقد مفاوضات غير مباشرة مع الولايات المتحدة، تعتمد بالدرجة الأولى على رفع العقوبات، واحترام حق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وذلك قبل بحث مسألة تفعيل آلية «سناب باك» المقررة في أكتوبر.

ونقل عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، يعقوب رضا زاده، عن عراقجي قوله إنه ستعقد محادثات بين إيران والترويكا الأوروبية يوم الجمعة المقبل في إسطنبول، على مستوى نواب وزراء الخارجية، وفق وكالة إرنا الإيرانية.

يذكر أن باريس أعلنت أن وزراء خارجية فرنسا وبريطانيا وألمانيا والاتحاد الأوروبي أبلغوا الخميس الماضي نظيرهم الإيراني عزمهم على إعادة تفعيل عقوبات الأمم المتحدة على بلاده إذا لم تُحرز تقدما على صعيد التوصل إلى اتفاق بشأن برنامجها النووي.

وقالت وزارة الخارجية الفرنسية إن الوزراء الأوروبيين أكدوا للوزير الإيراني عباس عراقجي «تصميمهم على استخدام آلية (سناب باك) التي تسمح بإعادة فرض كل العقوبات الدولية على إيران، في حال عدم إحراز تقدّم ملموس» على طريق التوصّل «بحلول نهاية الصيف» إلى اتفاق بشأن برنامج طهران النووي.

وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، قال الاثنين، إنه «لا موعد محددا أو موقعا محددا الآن»، لعقد أي لقاء جديد بين وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، والمبعوث الأمريكي ستيف ويتكوف.

وشدد بقائي خلال مؤتمر صحافي على أن طهران لن تدخل في أي عملية دبلوماسية إذا لم تكن نتائجها مضمونة سلفاً.

ورداً على سؤال بشأن شروط طهران لاستئناف التفاوض، قال بقائي إن طهران دخلت المفاوضات النووية مع الولايات المتحدة بجدية، ولكن إسرائيل «ارتكبت جريمة ضد إيران»، قبل الجولة السادسة من التفاوض، في إشارة إلى الحرب التي شنتها إسرائيل على إيران في 13 يونيو.

وتابع: «ما لم نطمئن إلى جدوى وفعالية الدبلوماسية، فلن ندخل في مثل هذا المسار».

وعقد عراقجي وويتكوف 5 جولات من المحادثات حول النووي الإيراني منذ أبريل الماضي، قبل أن تشن إسرائيل ضربات على إيران في 13 يونيو أدت إلى اندلاع حرب استمرت 12 يوما، وذلك قبل الجولة السادسة من التفاوض.

«الداخلية» السورية تنفي مزاعم إعدامات جماعية لأسرى النظام السابق

«وكالات» : نفى المتحدث باسم وزارة الداخلية السورية، نور الدين البابا، ما يتم تداوله على بعض صفحات وسائل التواصل الاجتماعي بشأن مزاعم عن تنفيذ عمليات إعدام جماعية بحق أسرى وموقوفين من النظام السابق أو المحسوبين عليه، مؤكداً أن هذه الادعاءات عارية تماماً عن الصحة.

وأوضح البابا في تصريحات أمس الأربعاء، أن الهدف من ترويج مثل هذه الإشاعات هو تشويه صورة الدولة السورية وإثارة فتنة تهدد السلم الأهلي، وفقا لوكالة سانا الرسمية.

وبخصوص الأوضاع في السويداء، شدد المتحدث على التزام الحكومة السورية بتنفيذ الاتفاق المرعي دولياً، رغم خروقات الطرف الآخر، وفق تعبيره.

كما أكد أن خروج العائلات من المحافظة هو مؤقت نتيجة للظروف الإنسانية والأمنية، وأن عودتهم ستكون قريبة بعد تأمين المحافظة.

حافلات تجلي المحتجزين من مدينة السويداء

في موازاة ذلك دانت وزارة الداخلية السورية مقاطع الفيديو المتداولة التي تظهر تنفيذ إعدامات ميدانية من قبل أشخاص مجهولي الهوية في مدينة السويداء، مؤكدة أن هذه الأفعال تمثل جرائم خطيرة يعاقب عليها القانون بأشد العقوبات.

وأعلنت الوزارة عن فتح تحقيق عاجل من قبل الجهات المختصة لتحديد هوية المتورطين في هذه الجرائم، والعمل على ملاحقتهم وإلقاء القبض عليهم.

بدورها أكدت إدارة الإعلام والاتصال في وزارة الدفاع أن وزارة الدفاع، تابعت تقاريرَ حول انتهاكاتٍ صادمةٍ وجسيمة ارتكبتها مجموعةٌ غير معروفةٍ ترتدي الزي العسكري في مدينة السويداء.

وقالت إدارة الإعلام والاتصال في وزارة الدفاع عبر قناتها على التلغرام: «إنه بناءً على التعميمات الصارمة التي أصدرتها الوزارة بعدم دخول أي تشكيلات غير تابعة لها إلى منطقة العمليات العسكرية، تم تشكيل لجنةٍ لمتابعةِ الانتهاكاتِ التي حصلت في مدينة السويداء، والتحقيق في تبعية وخلفية الأفرادِ المرتكبين لَها.

وأضافت: «سيتم اتخاذُ أقصى العقوباتِ بحق الأفرادِ المرتكبين للانتهاكات في مدينة السويداء، بعد التعرف عليهم، مشيرة إلى أن وزير الدفاع سيتابع تحقيقات لجنة الانتهاكات العسكريةَ بشكل مباشر».

ونقلت إدارة الإعلام والاتصال عن وزير الدفاع اللواء مرهف أبو قصرة قوله: «لن يتم التسامحُ مع أيٍّ من مرتكبي الانتهاكات، حتى لو كان منتسباً لوزارة الدفاع».

وقالت إدارة الإعلام والاتصال: «أكدنا في تصريحاتٍ سابقة أن العديدَ من المجموعاتِ المناطقية كانت متواجدةً بمدينةَ السويداءِ، ونفّذت عملياتٍ انتقاميةً فيها».

وأكدت أن التحقيقاتُ ستشمل كلّ من ظهر في التقارير الصادمة والمروعة، وستُعرض النتائجُ حالما تنتهي أعمال اللجنة.

تركيا تطالب «قسد» بإظهار التزامها باتفاقية الاندماج بالدولة السورية

«وكالات» : أفاد مصدر بوزارة الدفاع التركية، أمس الأربعاء، أن أنقرة طالبت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) بإظهار التزامها باتفاقية الاندماج مع الحكومة السورية.

كما قالت الدفاع التركية: «استجابة لطلب الحكومة السورية نواصل تقديم التدريب والاستشارات والدعم الفني لتعزيز القدرة الدفاعية لسوريا».

وأوضحت الوزارة: «الحكومة السورية طلبت دعما رسميا من أنقرة لتعزيز قدراتها الدفاعية ومكافحة جميع التنظيمات الإرهابية وخاصة داعش».

وتعتبر تركيا قوات سوريا الديمقراطية، امتدادا لتنظيم حزب العمال الكردستاني المصنف في قوائم الإرهاب في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أيضا.

أتت هذه التصريحات، بعدما أكد المتحدث الرسمي باسم قوات سوريا الديمقراطية «قسد»، أبجر داود، الثلاثاء، أن مسألة تسليم «قسد» سلاحها في الوقت الحالي «مستحيلة».

وقال داود لوسائل إعلام كردية إنه «في ظل التوترات المستمرة في سوريا، وارتفاع وتيرة العنف وتهديد تنظيم داعش، من المستحيل أن تسلم قواتنا أسلحتها».

كما أضاف «أن قسد يمكنها الانضمام إلى الجيش السوري عبر اتفاق دستوري يعترف بخصوصية المكون الكردي»، حسب تعبيره.

وتابع أبجر داود أن «قسد ليست مع الحرب، لكنها ستدافع عن شعبها في كل مكان تتواجد فيه».

أفراد من قوات سوريا الديمقراطية في الحسكة السورية

وكان المبعوث الأمريكي الخاص لسوريا توم براك، أفاد في تصريحات خلال الشهر الجاري أن واشنطن ترفض مطالب قوات سوريا الديمقراطية بإدارة ذاتية وتدعم سوريا موحدة بجيش واحد ودولة واحدة وشعب واحد.

وعقد وفد قوات سوريا الديمقراطية لقاءات مع ممثلين فرنسيين وأميركيين بجانب مسؤولين سوريين مطلع الشهر الحالي، غير أن اللقاءات لم تسفر عن أية نتائج.

يذكر أنه في 10 مارس الماضي، وقّع رئيس سوريا، أحمد الشرع، وقائد «قوات سوريا الديمقراطية»، مظلوم عبدي، اتفاقاً يتم بموجبه ضم المقاتلين الأكراد إلى القوات المسلحة للحكومة الانتقالية.

واتفق الطرفان على أن جميع المرافق المدنية والعسكرية، بما في ذلك المطارات وحقول الغاز والنفط، الواقعة في مناطق سيطرة «قوات سوريا الديمقراطية» شمال شرقي سوريا، ستخضع لسيطرة الإدارة الجديدة في دمشق.

إلا أن قائد «قسد»، مظلوم عبدي، قد قال في تصريحات إعلامية لصحيفة ألمانية، إن قواته لا تحتاج إلى إلقاء السلاح في حال تطبيق الاتفاق المبرم مع الرئيس السوري، وقال: «نرى أن تنفيذ بنود الاتفاق سيجعل من (قسد) جزءاً من الجيش السوري، ولذا فلا حاجة لنزع سلاحها الآن أو مستقبلاً، لأن مسؤولية حماية شمال شرقي سوريا ستكون حينئذ منوطة بالجيش السوري».

رئيس وزراء اليابان يرفض الاستقالة رغم الخسارة التاريخية

«وكالات» : نفى رئيس وزراء اليابان شيجيرو إيشيبا مجدداً، أمس الأربعاء، خطط اعتزامه الاستقالة بعد هزيمة تاريخية للحزب الحاكم، في الانتخابات التي أجريت مطلع الأسبوع، على الرغم من الدعوات المتزايدة التي تطالبه بالاستقالة.

وقال إيشيبا إنه يريد ضمان تطبيق ملائم لاتفاق الرسوم الجديد مع الولايات المتحدة.

والتقى إيشيبا بكبار مسؤولي حزبه الديمقراطي الليبرالي، ورؤساء الوزراء السابقين تارو اسو، وفوميو كيشيدا، ويوشيهيدي سوجا، أمس الأربعاء في مقر الحزب.

وقال للصحافيين إنهم لم يناقشوا استقالته، أو اختيار قيادة جديدة للحزب، ولكن ناقشوا نتائج الانتخابات وعدم رضا الناخبين، والحاجة الملحة لتجنب الخلافات الحزبية.

ورغم سلوكه المعتاد، يتعرض إيشيبا لضغوط متزايدة للانسحاب بعد أن خسر حزبه الحاكم وشريكه الأصغر في الائتلاف، حزب كوميتو، يوم الأحد الماضي، أغلبيتهما في مجلس الشيوخ المكون من 248 عضواً، وهو المجلس الأصغر والأقل قوة بين برلمان اليابان المكون من غرفتين، مما أدى إلى اهتزاز قبضته على السلطة.

وأوضح إيشيبا أنه يُريد التركيز على اتفاقية التجارة الأمريكية، التي تشمل أكثر من 4 آلاف سلعة تؤثر على العديد من المنتجين والصناعات اليابانية.

ورحّب بالاتفاقية الجديدة، التي تفرض رسوماً جمركية بنسبة 15 في المئة على السيارات اليابانية، وغيرها من السلع المستوردة إلى الولايات المتحدة من اليابان، بانخفاض عن النسبة الأصلية البالغة 25 في المئة.